



بيان صادر عن المكتب التنفيذي للمجلس الوطني السوري

عقد المكتب التنفيذي للمجلس الوطني السوري دورة اجتماعات جديدة في اسطنبول (21 - 23 أيار/ مايو) ناقش فيها الوضع الميداني في سورية وسبل دعم الكتائب الميدانية والحراك الثوري وتوفير الوسائل اللازمة لتعزيز ثورة الشعب السوري ومضاعفة عمليات الإمداد، وزيادة مخصصات الإغاثة للمناطق المنكوبة بفعل جرائم النظام، وتقديم العون لقرابة مليوني لاجئ ومهجر في سورية ودول الجوار، وقد اتخذ جملة من الإجراءات والقرارات في هذا الشأن.

كما بحث المكتب التنفيذي للمجلس الوطني الواقع السياسي والتحركات ذات الصلة بمبادرة الجامعة العربية والأمم المتحدة، وأكد في هذا الإطار أن رفض النظام التجاوب معها ومواصلته عمليات القصف والقتل والاغتيال يمثل محاولة مقصودة لتقويضها، ويرى أن على المجتمع الدولي التحرك العاجل لإقرار آلية جديدة عبر مجلس الأمن الدولي ترغم النظام على وقف جرائمه، وقد تبين للمجتمع الدولي أكثر فأكثر أن هذا النظام لا يمكن أن يستجيب إلا لمنطق القوة.

وعلى الصعيد التنظيمي ناقش المكتب التنفيذي رسالة رئيس المجلس التي وضع فيها استقالته ودعوته الهيئة العامة للاجتماع من أجل إنجاز مشروع الهيكلة وتعديل النظام الأساسي وإصلاح أوضاع المجلس الوطني، وقرر قبول الاستقالة والطلب من رئيس المجلس مواصلة مهامه إلى حين انتخاب رئيس جديد في اجتماع الأمانة العامة المقرر يومي 9 - 10 حزيران/ يونيو 2012. كما تقرر إنجاز مشروع التوسعة وإعادة هيكلة المجلس الوطني وتعديل النظام الداخلي ودعوة الهيئة العامة خلال شهر.

ويودّ المجلس الوطني التأكيد لشعبنا الذي أولاه ثقته، أن نقاشات الأعضاء تضع ثورة شعبنا والمصلحة الوطنية فوق أي اعتبار، وأن المجلس الوطني سيبقى موحداً خلف أهداف الثورة إلى أن يتحقق لشعبنا النصر المؤزر وتعود سورية دولة حرة ديمقراطية.

رحم الله شهداءنا وكتب الشفاء لجرحانا والحرية لأسرانا ومعتقليننا

